

الخصائص المميزة لقانون العمل

1- الصفة الامرة لقواعد قانون العمل

تعتبر الصفة الامرة لقواعد العامل من اهم الخصائص التي تميزه عن القانون المدني فهذه القواعد تعتبر من النظام العام التي لايجوز الاتفاق على ماخالفها الا اذا كانت المخالفة في مصلحة العامل .

ان حماية العامل يمكن اعتبارها الغاية التي هدف اليها المشرع في قواعد قانون العمل بحيث تقع باطله كل مخالفة اذا انتقضت مع الحد الادنى المقرر لحماية العامل في حين تعبر صحيحة كل مخالفة تزيد من هذه الحماية .

وقد نصت المادة 9 من قانون العمل على انه (تمثل الحقوق الواردة في هذا القانون الحد الادنى لحقوق العمال وحيثما وجد تنظيم خاص لعلاقات العمل تطبق على العمال احكام هذا القانون او احكام التنظيم الخاص ايهما افضل) .

كما نصت المادة 11 من القانون على انه (يقع باطلا كل صلح او تنازل او ابراء في الحقوق المقررة للعامل بموجب احكام هذا القانون خلال فترة قيام علاقة العمل وحتى انقضاء ستة اشهر على انتهائها) .

اما بالنسبة لمشكلة تنازع قوانين العمل من حيث الزمان فتظهر هنا اهمية الصفة الامرة لقواعد قانون العمل حيث تقضي القواعد العامة في سريان القانون بان القواعد الامرة تسري باثر مباشر على الاثار المستقبلية للعقود التي ابرمت قبل نفاذها .

ان الصفة الامرة لقواعد قانون العمل تقتزن بفرض جزاء جنائي على كل من يخالف هذه القواعد الى جانب الجزاء المدني المتمثل بالبطلان .

كما ذهبت محكمة التمييز العراقية الى ذلك في نصها على انه (ان قانون العمل هو من القوانين المتعلقة بالنظام العام وان قاعدة عدم رجعية القوانين لا تنصرف الى قوانين العمل لتعلقها بالنظام العام .

2- تفسير قانون العمل

يعتبر تفسير قانون العمل قانونا مستقلا قائما بذاته متميزا بخصائص خاصة تختلف عن الخصائص التي يتميز بها أي قانون اخر كالقانون المدني ولذلك يخضع في تفسيره للقواعد التي تحكم تفسير القانون المدني .

ان من خصائص قانون العمل هو خروجه من نطاق التعاقد الذي يحكمه مبدأ سلطان الارادة ودخوله في نطاق اخر هو الخضوع للقواعد العامة اذ ان هدف القانون هو حماية العامل من تعسف صاحب العمل لذلك فان الراي الراجح هو وجوب الاخذ بالتفسير الاصلح للعامل في حالة الغموض في النصوص او في حالة التناقض او في حالة وجود خطأ يشوب النص كاغفال شرط او مخالفته للواقع .

الا انه يجب ايضا عدم اطلاق هذه القاعدة بما يؤدي الى الخروج عن التفسير الغرض الحقيقي من النص وذلك لانه من اغراض النصوص ايضا تحقيق التوازن بين العامل وصاحب العمل وليس فقط حماية حقوق العمال فلا يكون للتفسير محل اذا كانت النصوص واضحة الدلالة .